الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

المديرية العامة للأرشيف الوطني

منشور رقم -2 المتعلق بدفع الوثائق التي غير مستعملة في المصالح الإدارية.

تشهد مؤسسة الأرشيف الوطني منذ أكثر من سداسي مضى عملية دفع أرصدة أرشيفية هامة تعتبر جزءا من التراث الوثائقي الوطني.

و يتعلق الأمر بقطاعات إستراتيجية تتمثل فيً وزارة الدفاع الوطني، و رئاسة الجمهورية. و نظرا لتوفر كل شروط إستلام الوثائق و حفظها و إستغلالها في مركز الأرشيف الوطني مهما كانت أهميتها فلا بد من التعجيل في دفع أرشيف الإدارات المركزية.

و إمتثالا للإجراءات المتخذة مع مختلف الوزارات، و كذا المخطط الإستعجالي الهادف إلى صيانة التراث الوثائقي في الإدارات المركزية، و الذي تم ضبطه بمشاركة المسؤولين المكلفين بالأرشيف على مستوى الإدارات المركزية سوف تخص الدفوع الأولى الوثائق التي أصبحت غير مستعملة في المصالح الإدارية، و التي أدرجت فيما نسميهً **بالأرصدة المغلقة**ً و المتميزة بما يلي :

- مجمل الوثائق الخاصة بموضوع واحد.
- الوثائق التي استنفد موضوعها.
- الوثائق المنتجة من قبل هيئة تم حلها، أو نتيجة لنشاط إداري منتظم قد توقف.

و تتمثل مكونات الأرصدة المغلقة على سبيل المثال من ً **مراسلات، ملفات، محاضر ـ إجتماعات، و محاضرات**ً .

و قبل الشروع في عملية الدفع يستوجب القيام بعمل أولى يتمثل في كشف الوثائق و تصنيفها من طرف المصالح المسيرة لهذا الرصيد، بالتعاون مع المسؤولين على الأرشيف في الإدارات المركزية، مما سيخفف من حجم الوثائق، بتوفير مساحات إضافية داخل الوزارات حتى تتمكن من تسيير الوثائق الجارية.

و نرجو من مصالحكم أن تتصل بالمديرية العامة للأرشيف الوطني قصد التعرف على طرق و كيفية الدفع.